



خصائص لجان المراجعة وأثرها في الإفصاح عن رأس المال الفكري: دراسة
ميدانية على الشركات كثيفة المعرفة المقيدة بالبورصة المصرية

إعداد

د. أكرم خليفة محمد إبراهيم

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة سوهاج

akram_mohamed@commerce.sohag.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

إبراهيم، أكرم خليفة محمد (٢٠٢١). خصائص لجان المراجعة وأثرها في الإفصاح عن رأس المال الفكري: دراسة ميدانية على الشركات كثيفة المعرفة المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (١) ج ٢، ٢٠١ - ٢٣٧.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

مستخلص:

في ظل الاقتصاديات القائمة على المعرفة يعد رأس المال الفكري أحد الأصول الاستراتيجية التي تحدد قيمة الوحدة الاقتصادية، وبفحص التقارير السنوية للشركات المصرية نجد أن الممارسات المختلفة في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بتلك التقارير لا تمكن من إظهار الوضع المالي الحقيقي للشركة.

ويتمثل الهدف الرئيس من الدراسة الحالية في معرفة أثر خصائص لجان المراجعة – كأحد آليات حوكمة الشركات – في الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من بداية ٢٠١٣ حتى نهاية ٢٠١٧م.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على ٣٩ مؤشراً تتعلق بالإفصاح عن رأس المال الفكري وتم تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد: الإفصاح عن رأس المال البشري، الإفصاح عن رأس المال الهيكلي، الإفصاح عن رأس مال العلاقات. كما تم تقسيم المتغير المستقل المتعلق بخصائص لجان المراجعة إلى ثلاثة خصائص فرعية هي: حجم لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة.

وكشفت النتائج عن أن خاصيتي حجم لجنة المراجعة ونشاط لجنة المراجعة من أكثر الخصائص التي تفسر الإفصاح عن رأس المال الفكري بالشركات المصرية، في حين أن العلاقة بين خاصية استقلال لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري كانت علاقة معنوية سالبة.

الكلمات الرئيسية: حجم لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة، الإفصاح عن رأس المال الفكري.

١- مقدمة:

تعد لجان المراجعة واحدة من الإسهامات الحاسمة والمؤثرة في حوكمة الشركات حيث تؤدي دوراً رئيساً في رقابة وإدارة ممارسات الإفصاح والرقابة الداخلية، ونتيجة لذلك تعمل لجان المراجعة الفعالة على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وتحسين عمليات الإفصاح المالي ومستويات إفصاح الشركات.

ولقد كانت العوامل المؤثرة في كمية المعلومات التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية موضوعاً خصباً للبحث تناولته عدد من الدراسات، فقد تناولت دراسة Haniffa and Cooke (2005) هذا الموضوع من زاوية تأثير العوامل الثقافية في جودة حوكمة الشركات، ويرتبط مفهوم حوكمة الشركات ارتباطاً وثيقاً بجودة الإفصاح فكلما زاد الإفصاح زاد مستوى الشفافية والذي يعد بدوره أحد مظاهر جودة ممارسات

حوكمة الشركات، وبالتالي يمكن ملاحظة تأثير العوامل الثقافية من تفاعل الجانب البشري مع الموارد غير البشرية والأساليب الفنية، ويعد الإفصاح الكافي بالتقارير المالية هدفاً عاماً لجميع أنظمة حوكمة الشركات.

ويؤدي رأس المال الفكري - في ظل الاقتصاديات القائمة على المعرفة - دوراً مهماً في عملية تكوين القيمة، حيث يرى البعض أن البحث المحاسبي في مجال رأس المال الفكري يستحق مزيد من الدراسة كمجال بالغ الأهمية في تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية (Chaminade and Roberts, 2003; Habersam and Piber, 2003). كما أن هناك طلب متزايد على المعلومات التي تتعلق بالأصول المعرفية من قبل أسواق رأس المال بغية تقييم الوحدات الاقتصادية (Lev, 2001; Holland, 2003).

وقد ناقش كثير من الباحثين رأس المال الفكري كمورد غير ملموس ومصدر رئيس للميزة التنافسية، وفي هذا الصدد أجريت كثير من البحوث التجريبية في مجال الإدارة وأسواق رأس المال، وهو الأمر الذي دفع المديرين إلى الاهتمام بالمعرفة وكيفية تكوينها وتطبيقها، وبالتالي دفع المحاسبين إلى ضرورة الاعتراف بها في القوائم المالية كأصل محاسبي يحقق الميزة التنافسية.

إن الهدف الرئيس من الإفصاح هو توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون الإفصاحات كافية وشاملة لكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية، فالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية يجب ألا تكون مضللة بل يجب أن تكون عادلة بما يكفي لخدمة جميع الفئات بشكل كامل دون تحيز.

وفي هذا الصدد تناول عدد من الدراسات مدى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى أنه رغم محدودية الإفصاح عن رأس المال الفكري إلا أن هذا الإفصاح في تزايد على مدار السنوات (Brennan, 2001; Beattie and Thomson, 2007; Li, et al., 2008; Striukova, et al., 2008)، كما يساعد الإفصاح عن رأس المال الفكري في الحد من عدم تأكد المستثمرين بشأن مستقبل الشركة بما يوفر الثقة عند إجراء تقييم للشركة (Li, et al., 2012).

ويوجد فهم محدود لكيفية ربط مختلف آليات حوكمة الشركات برأس المال الفكري، ومع ذلك تبين الدراسات التجريبية القليلة كيفية تأثير حوكمة الشركات على ممارسات رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية. ولجنة المراجعة - كأحد آليات حوكمة الشركات - تقع على عاتقها مسئولية رقابة عملية إعداد التقارير والتواصل مع المراجعين الخارجيين، وفي هذا السياق من المتوقع أن تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً في تعزيز

الإفصاح عن رأس المال الفكري بما يدعم عملية تقييم المستثمرين للشركة (Barth, et al., 2001; Bukh, 2003; Holland, 2003).

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في فحص مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بشركات المساهمة المصرية كثيفة المعرفة المقيدة بالبورصة، حيث لا توجد كثير من الدراسات في البيئة المصرية التي تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري، ويبدو أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات وعالمية الأسواق من شأنه دفع الاقتصاد المصري نحو التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.

وفي ضوء العرض السابق يسعى الباحث إلى تحقيق هدف الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

"هل توجد اختلافات معنوية بين خصائص لجنة المراجعة في مجال تحليل وتفسير التغيرات في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المساهمة المصرية كثيفة المعرفة موضع الدراسة؟"

ويتناول القسم التالي الإطار النظري للدراسة متضمناً مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالمتغيرات الرئيسة للدراسة الحالية، كما يتناول القسم الثالث منهجية البحث، أما نتائج البحث ومناقشة تلك النتائج فقد خصص لها القسم الرابع، وأخيراً تناول القسم الخامس حدود البحث والبحوث المستقبلية.

٢- الإطار النظري:

٢-١ خصائص لجان المراجعة:

تعددت الاتجاهات بشأن المقصود بلجان المراجعة فمنها من ركز في تعريفه للجان المراجعة على موقع تلك اللجان في الهيكل الإداري (محمد، ٢٠٠٦؛ أحمد، ٢٠١٠؛ Kamel and Elkhatib, 2013)، ومنها من ركز على الهدف من تكوين تلك اللجان (Woidtke and Yeh, 2013; Kusnadi, et al., 2016)، في حين اتجه البعض الآخر إلى تعريف لجان المراجعة من خلال الخصائص التي تتسم بها تلك اللجان والتي تؤثر في فعالية وجود لجان المراجعة في تنفيذ مهامها الرقابية على عملية التقرير المالي (حماد، ٢٠٠٥؛ رياض، ٢٠١٠؛ Cohen, et al., 2014).

إن مجرد وجود لجان المراجعة لا يضمن أدائها للدور المنوط بها وإنما يتطلب الأمر ضرورة توافر بعض الخصائص في تلك اللجان، وعلى الرغم من تعدد وتباين تلك الخصائص في الأدبيات ذات الصلة إلا أن غالبية الدراسات اتفقت على ضرورة توافر ثلاث خصائص أساسية في لجان المراجعة هي: الحجم والنشاط والاستقلال.

٢-١-١ حجم لجنة المراجعة:

يعد توافر عدد كاف من الأعضاء بلجنة المراجعة وبما يتناسب مع حجم المهام التي تقع على عاتق تلك اللجنة أمراً بالغ الأهمية في أدائها لتلك المهام بكفاءة وفعالية. ويتأثر حجم لجنة المراجعة بعدة عوامل منها: حجم الشركة، وهيكل مجلس الإدارة، ونوعية المهام، وطبيعة نشاط الشركة (Alkadi, et al., 2012).

وبشكل عام، اتفقت اللجان المهنية وبورصات الأوراق المالية على تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء بحد أدنى دون تحديد للحد الأقصى حيث يترك تحديده لظروف كل شركة (سليمان، ٢٠٠٦). وإن كان هناك من يرى أن حجم اللجنة لا يجب أن يزيد عن خمسة أعضاء (لييب، ٢٠٠٧؛ Chan, et al., 2011).

وقد حذت الجهات المهنية في مصر النهج نفسه حيث أوصى دليل عمل لجان المراجعة ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨)، وأضاف دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات أن يكون ضمن هؤلاء الأعضاء أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية (وزارة الاستثمار، ٢٠١١)، كما جاء ضمن متطلبات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٤).

إن تحديد الحجم المناسب للجنة المراجعة قد يسهم في تحسين جودة المراجعة، فلجان المراجعة الكبيرة أكثر قدرة على مقاومة ضغوط مجلس الإدارة على مراجعي الحسابات بما يدعم استقلالهم (Hoitash and Hoitash, 2009)، كما أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يسمح باستخدام خبراتهم ومهاراتهم المتنوعة في حماية أصحاب المصالح من التصرفات الانتهازية للإدارة (Cormier, et al., 2010; Alkadi, et al., 2012).

ومن ثم يرى الباحث أن توافر العدد المناسب من الأعضاء ذوي المهارات والخبرات المتنوعة داخل لجنة المراجعة يعزز من قدرتها على إنجاز المهام المكلفة بها من ناحية، ويكفل قيامها بدورها في حماية أصحاب المصالح وتحسين جودة التقارير المالية وجودة عملية المراجعة ذاتها من ناحية أخرى.

وجدير بالذكر أن عدد الأعضاء في لجنة المراجعة يفضل أن يكون فردياً وذلك لاعتبارات التصويت، حيث أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتكوين لجنة المراجعة من عدد فردي وذلك حتى يسهل اتخاذ القرارات التي تحتاج إلى تصويت من جانب اللجنة (Gao and Huang, 2018).

٢-١-٢ نشاط لجنة المراجعة:

يعد تكرار اجتماعات لجنة المراجعة مؤشراً لنشاط تلك اللجنة، وتتأثر فعالية لجنة المراجعة بكمية ونوعية تلك الاجتماعات، أي عدد الاجتماعات ومدى تكرارها وانتظامها من ناحية ومقدار الوقت والمجهود الذي يبذله الأعضاء في كل اجتماع من ناحية أخرى.

إن تحديد عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومدى تكرارها قد يختلف من شركة لأخرى في ضوء عدد الموضوعات التي تعرض على اللجنة لمناقشتها ودرجة تعقيد تلك الموضوعات، ومن ثم يوجد تباين حول الحد الأدنى لعدد تلك الاجتماعات. حيث أوصت كل من لجنة Cadbury و لجنة Smith بأن يكون الحد الأدنى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة ثلاث مرات خلال العام (Mangena and Tauringana, 2008)، في حين قامت بعض الهيئات الأخرى - مثل هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC وبورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE - بالإشارة إلى دورية انعقاد تلك الاجتماعات دون تحديد عددها.

وبالنسبة للموقف المهني في مصر فقد تطلب دليل عمل لجان المراجعة أن تجتمع لجنة المراجعة بحد أدنى مرة كل ثلاثة أشهر (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨)، وهو ما أكدت عليه قواعد ومعايير حوكمة الشركات حيث تطلبت عقد لجنة المراجعة لأربعة اجتماعات سنوياً على الأقل (وزارة الاستثمار، ٢٠١١)، كما أشارت قواعد القيد بالبورصة بشكل ضمني إلى ضرورة تكرار اجتماعات لجنة المراجعة وذلك عندما طالبت لجان المراجعة بتقديم تقارير ربع سنوية على الأقل إلى مجلس الإدارة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٤).

إن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة من شأنه دعم استقلال المراجعين وتحسين جودة عملية المراجعة وذلك من خلال إتاحة وقت أكبر لدراسة القضايا وحل الخلافات بين الإدارة والمراجعين، كما يوفر تكرار تلك الاجتماعات حماية لأصحاب المصالح من الغش والاحتيايل بالتقارير المالية من خلال زيادة فعالية اللجنة في أداء دورها الرقابي في عملية التقرير المالي، وهو ما ينتج عنه تحسين جودة التقارير المالية نتيجة التوسع في تقييم جودة السياسات المحاسبية المطبقة وتصرفات الإدارة.

٢-١-٣ استقلال لجنة المراجعة:

يمثل الاستقلال أحد المحددات الرئيسية لضمان قدرة لجنة المراجعة على القيام بمسئولياتها في الرقابة على عملية التقرير المالي والحد من الاحتيايل والغش بالقوائم المالية، ففقدان لجنة المراجعة لاستقلالها يعني فقدانها للهدف من وجودها وتحويلها إلى مجرد أداة لحماية مصالح الإدارة على حساب الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

إن المقصود باستقلال لجنة المراجعة هو تحرر أعضائها من أي علاقة بالشركة وإدارتها (الاستقلال الظاهري)، وكذلك قدرتهم على التعبير عن رأيهم بنزاهة وأمانة وموضوعية (الاستقلال الحقيقي)، وعلى الرغم من أن الاستقلال الحقيقي يمثل جوهر الاستقلال إلا أن التركيز على البعدين معاً أمراً ضرورياً لتحقيق استقلال لجنة المراجعة.

ونظراً لصعوبة قياس الاستقلال الحقيقي اتجه البعض إلى تحديد مجموعة من المؤشرات المادية التي يمكن من خلالها الوقوف على مدى استقلال لجنة المراجعة منها: حصول أعضاء اللجنة على مكافآت استشارية بخلاف مقابل العضوية في مجلس الإدارة، نسبة استثمارات أعضاء اللجنة بالشركة، وجود علاقات مادية أو شخصية أو علاقات عمل بين أعضاء اللجنة والشركة، وجود مديريين تنفيذيين باللجنة، نسبة المديرين الخارجيين باللجنة، عدد اللجان ومجالس الإدارات التي يعمل بها أعضاء اللجنة. (العتار، ٢٠٠٣؛ Cullinan, et al., 2010؛ Ghosh, et al., 2010؛ Alkdai, et al., 2012؛ شاهين، ٢٠١٢)

وقد أكدت الجهات المهنية والرقابية المختلفة على أهمية استقلال لجنة المراجعة لما له من دور في دعم استقلال المراجعين وتحسين جودة المراجعة وحماية أصحاب المصالح. حيث أوصى المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين CICA بتشكيل لجان المراجعة من المديرين غير التنفيذيين المستقلين، كما أوصت كل من لجنة Cadbury

ولجنة Smith بالمملكة المتحدة بتشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة مديرين غير تنفيذيين مستقلين على الأقل، وأكدت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC على ضرورة الإفصاح عن استقلال اللجنة بالتقارير المالية (خليل، ٢٠٠٦).

وبالنسبة للوضع في مصر، فقد أكد دليل عمل لجان المراجعة على استقلال أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكون ارتباطهم الوحيد بالشركة من خلال عضويتهم في مجلس الإدارة دون أن يكون لهم علاقات مادية أو علاقات عمل أخرى مع الشركة (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨)، كما أكد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات على ضرورة تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعند عدم توافر العدد الكافي من هؤلاء الأعضاء المستقلين يجوز الاستعانة بأعضاء آخرين من مجلس الإدارة (وزارة الاستثمار، ٢٠١١)، وفي ذات السياق تطلبت قواعد القيد بالبورصة تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين بمجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٤).

٢-٢ الإفصاح عن رأس المال الفكري:

في ظل اقتصاديات اليوم القائمة على المعرفة أصبحت التقارير المالية التي تركز على الإفصاح المحاسبي عن الأصول المادية ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات وفي تحديد القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية، لذلك بدأت تتجه الشركات لتطوير تقاريرها المالية من خلال الإفصاح عن الموارد المعنوية غير الملموسة إيماناً منها بأن اقتناء هذه الموارد وإدارتها بالشكل المناسب سوف يسهم في خلق ميزة تنافسية للشركة وزيادة ثرواتها (Emmanuel and Senftlechner, 2014).

إن المتتبع لجهود المنظمات المهنية في مجال الإفصاح عن العناصر غير الملموسة يلاحظ اهتماماً محدوداً بمحاولة الوصول إلى إطار مقبول للإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري، وقد تبع ذلك أيضاً وجود تخوف لدى المراجعين من زيادة الإفصاح الاختياري بالقوائم المالية، نظراً لمسئوليتهم عن إبداء رأي فني محايد بشأن مصداقية تلك القوائم واتفقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

إلا إن الفكر المحاسبي لم يخل من جهود كثير من الباحثين لاقتراح مداخل وأساليب يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري، وذلك بهدف توصيل صورة متكاملة عن قيمة الشركات ومحركات هذه القيمة إلى أصحاب المصالح، وقد أسفرت هذه الجهود عن وجود بديلين للإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري وهما: إما تعديل القواعد المحاسبية ومعايير الاعتراف حتى يمكن إظهار تلك العناصر في قائمة المركز المالي، أو إعداد قوائم ملحقة تتعلق بالاستثمارات في عناصر رأس المال الفكري كإفصاح اختياري.

ويرى زغلول (٢٠٠٢) إن الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري خارج حدود قائمة المركز المالي يتيح مجالاً أوسع أمام الإدارة للإفصاح عن القدر من المعلومات المرتبطة بتلك العناصر، سواء أكانت هذه المعلومات مالية أم غير مالية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المنتهية في
 - الأصول الفكرية:
 يتم تقويم الأصول الفكرية طبقاً لأسلوب
 ويتم توزيع هذه القيمة حكماً بين محركات القيمة الأساسية على النحو التالي:
 - أصول بشرية - رأس المال البشري
 - أصول هيكلية - رأس المال الهيكلي
 - أصول العلاقات - رأس مال العلاقات
 - المؤشرات المالية / غير المالية للأصول الفكرية:

مؤشرات الأصول البشرية	مؤشرات الأصول الهيكلية	مؤشرات أصول العلاقات
(١)	(١)	(١)
(٢)	(٢)	(٢)
(٣)	(٣)	(٣)
(٤)	(٤)	(٤)
(٥)	(٥)	(٥)

شكل رقم (١): التقرير عن عناصر رأس المال الفكري

(المصدر: زغلول، ٢٠٠٢: ١٦٩)

وعلى الرغم من إمكانية الاعتماد على البديل الثاني كمرحلة انتقالية لحين صدور معيار للقياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر رأس المال الفكري، إلا إن الباحث يؤيد اتباع البديل الأول لسببين، أولهما: إن ترك الحرية لإدارة الشركات في اختيار ما تفصح عنه من معلومات بالقوائم الملحقّة وعدم وجود معيار ملزم في هذا الصدد قد يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة للمستثمرين، وثانيهما: إن إظهار عناصر رأس المال الفكري بالقوائم المالية سوف يفرض تحدياً جديداً على المحاسبين والمراجعين ويلقي على عاتقهم ضرورة تطوير طرق أكثر دقة للتعامل مع تلك العناصر.

ومن أجل تطوير قائمة مستقلة لرأس المال الفكري قام الاتحاد الأوروبي بتمويل دراسة أطلق عليها مشروع "MERITUM"، ويهدف هذا المشروع إلى قياس الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها (MERITUM, 2002). ويرى الباحث أن قائمة رأس المال الفكري ما هي إلا قائمة مكملّة للقوائم المالية التقليدية يتم إعدادها اختياريّاً لتوفير معلومات مالية وغير مالية عن جهود الشركة المتعلقة ببناء وتطوير والمحافظة على المصادر غير الملموسة لتحقيق الثروة والدخل والتي يصعب الاعتراف بها في القوائم المالية في ظل النموذج المحاسبي التقليدي.

ونظراً للطبيعة الخاصة لعناصر رأس المال الفكري وأهميتها في تحقيق قيمة للشركة فقد حاولت أدبيات الفكر المحاسبي (Abeysekera, Barako, et al., 2006؛ الميهي، ٢٠١٣) تحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح الاختياري عن معلومات رأس المال الفكري بهدف قياس قيمة تلك المعلومات والإفصاح عنها لأصحاب المصالح المختلفة. وسوف يتناول الباحث في الجزء التالي عرضاً للأدبيات التي ركزت على أحد هذه العوامل – وهي خصائص لجان المراجعة – وعلاقتها بمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

٢-٣ خصائص لجان المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري:

على الرغم من ثراء أدبيات حوكمة الشركات بالبحوث التجريبية الراسخة حول العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص مجلس الإدارة إلا أن دراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وخصائص لجان المراجعة لم ينل الاهتمام الكافي، وقد كان Forker (1992) أول من اقترح هذه العلاقة حيث يرى أن لجنة المراجعة بمثابة آلية رقابة فعالة لتحسين جودة الإفصاح وتقليل تكاليف الوكالة.

ومع مرور السنوات تطور دور لجان المراجعة بغية مواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات في بيئة الأعمال والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، وقد حددت دراسة Smith (2003) دور لجان المراجعة في ضمان توفير الحماية المناسبة لمصالح المساهمين فيما يتعلق بالتقرير المالي والرقابة الداخلية، كما أوصت بأن تقوم لجان المراجعة بفحص قضايا وأحكام التقرير المالي المهمة التي تم إصدارها فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية للشركة والتقارير الفترية والتصريحات الأولية، وما يرتبط بها من بيانات رسمية مثل المراجعة التشغيلية والمالية ونشر المعلومات الحساسة للسعر.

ومن ثم يمكن توقع أن يكون للجان المراجعة تأثيراً كبيراً في الإفصاح عن المعلومات ذات القيمة والتي يشكل رأس المال الفكري عنصراً كبيراً من هذه المعلومات في كثير من الشركات، خاصة الشركات كثيفة المعرفة.

وقد أوضحت بعض الدراسات التأثير الجوهري لحجم لجنة المراجعة في الإفصاح عن رأس المال الفكري، حيث يرى (Karamanou and Vafeas (2005 أن كبر حجم لجان المراجعة قد يتسبب في فقد المعلومات وتشتت المسؤوليات، في حين يرى Li, et al. (2012) أن حجم لجنة المراجعة له تأثير جوهري وإيجابي في الإفصاح عن رأس المال الفكري في الشركات المدرجة بالمملكة المتحدة، كما أكدت دراسة Swadip, et al. (2015) على أن حجم لجنة المراجعة يمكن التعويل عليه في تفسير الأمور المتعلقة بالإفصاح عن رأس المال الفكري بينجلاديش، وقد أيد (Li, et al. (2008) علاقة الارتباط الإيجابية بين حجم لجنة المراجعة ومستويات الإفصاح الاختياري.

وفي الشأن ذاته أكدت دراسة (Bambang and Enok (2012 على وجود علاقة جوهريّة بين أداء رأس المال الفكري وبين بعض خصائص حوكمة الشركات المرتبطة بمجلس الإدارة مثل تفويض اختصاصات مجلس الإدارة ودرجة استقلالية المجلس وحجم لجان المراجعة.

كما توصلت دراستي (Li, et al. (2008; 2012 إلى وجود علاقة إيجابية بين خصائص لجنة المراجعة متمثلة في الحجم ودرجة تكرار الاجتماعات وبين مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، حيث يجب أن تجتمع لجنة المراجعة مع المراجع الخارجي بانتظام دون حضور أعضاء المجلس التنفيذي بما يشجع على زيادة تبادل الآراء ووجهات النظر الصادقة بين الطرفين.

وقد كشفت دراسة (Mangena and Tauringana (2008 عن أن درجة استقلالية لجنة المراجعة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بجودة التقارير المالية، كما كشفت دراسة (McMullen and Raghunandan (1996 عن أن الشركات التي تضم لجان مراجعة تتألف فقط من مديرين خارجيين هم أقل عرضة لمشكلات الإفصاح المالي.

كما قامت دراسة (Taliyang and Jusop (2011) بفحص مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري والعلاقة بينه وبين متغيرات حوكمة الشركات في الشركات الماليزية، وقد وجد أنه من بين أربعة متغيرات تم اختبارها كان فقط لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة تأثير إيجابي مهم في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وأن ٦,٧٢٪ من الشركات التي تم اختيارها أفصحت عن رأس مالها الفكري في تقاريرها السنوية، ومع ذلك لا يزال نطاق الإفصاح عن رأس المال الفكري بين الشركات الماليزية منخفضاً نسبياً عند حوالي ٣,٤٥٪، وهذه النتيجة تعكس أن معظم الشركات الماليزية على دراية برأس المال الفكري ولكنها ليست على دراية بكيفية قياس هذه المعلومات والإفصاح عنها في تقريرها السنوي.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية فقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين آليات حوكمة الشركات من ناحية وجودة الإفصاح المالي من ناحية أخرى، وقد ركز القليل من هذه الدراسات على خصائص لجان المراجعة وأثرها في الإفصاح الاختياري بشكل عام (الديسبي، ٢٠٠٥؛ غفيقي، ٢٠٠٨؛ بخيت، ٢٠١٨) دون التطرق إلى تأثير خصائص تلك اللجان في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بشكل خاص.

وتحاول الدراسة الحالية سد هذه الفجوة البحثية من خلال تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة (متمثلة في الحجم؛ والنشاط؛ ودرجة الاستقلال) في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري بأبعاده الثلاث (رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات)، وعلى وجه التحديد تركز الدراسة الحالية على الصناعات كثيفة المعرفة (التكنولوجيا، والاتصالات، والأدوية، والكيماويات).

٣- منهجية الدراسة:

٣-١ بناء مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري:

يتكون مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري (المتغير التابع) في الدراسة الحالية من ثلاثة أبعاد هي: رأس المال البشري (١٠ بنود)، رأس المال الهيكلي (١٤ بند)، رأس مال العلاقات (١٥ بند). وقد تم اختيار هذه الأبعاد والبنود في ضوء ما يلي:

١- مراجعة الدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري وتحديد البنود التي اتفقت تلك الدراسات على ضرورة إظهارها بتقارير الشركة.

٢- البنود التي تتضمنها التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية في القطاعات موضع الدراسة.

وطبقاً لذلك يتضمن مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري ٣٩ بنداً (ملحق رقم ٢)، وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية، حيث يتم إعطاء البند القيمة (١) إذا تم الإفصاح عن هذا البند في صورة غير مالية؛ والقيمة (٢) إذا تم الإفصاح عن هذا البند في صورة مالية؛ والقيمة (صفر) إذا لم يتم الإفصاح عنه. ويعد إعطاء قيم وأوزان مختلفة للبند بحسب شكل الإفصاح عنها من أهم ما يميز منهجية بناء هذا المؤشر مقارنة بالدراسات السابقة.

والخطوة الأخيرة هي حساب المؤشر الإجمالي، والذي يتم حسابه عن طريق قسمة الدرجات الفعلية الممنوحة على أقصى درجات ممكنة، حيث إن الدرجة القصوى التي يمكن أن تصل إليها أي شركة هي ٥٠ درجة (ملحق رقم ٢) وهي تمثل مستوى الإفصاح الكامل عن رأس المال الفكري في ضوء المؤشر الذي تم بناؤه. وبالتالي فإن مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري يتم حسابه كالتالي:

$$ICDI_j = \frac{\sum_{t=2}^{nj} x_{ij}}{N_j}$$

حيث:

$ICDI_j$: مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركة (j).

N_j : إجمالي درجات البنود القابلة للتطبيق على الشركة (j).

X_{ij} : قيمة البند (i) للشركة (j) ويأخذ القيمة (1) إذا تم الإفصاح عنه في صورة غير مالية (كمية أو وصفية)، والقيمة (2) إذا تم الإفصاح عنه في صورة مالية، والقيمة (0) إذا لم يتم الإفصاح عنه.

٢-٣ متغيرات وفروض الدراسة:

١-٢-٣ متغيرات الدراسة:

توصلت الدراسة النظرية في الجزء السابق إلى وجود علاقة بين بعض خصائص لجنة المراجعة من ناحية، وبين جودة التقارير المالية من ناحية أخرى والتي يعكسها مستوى الإفصاح المحاسبي بشكل عام ومستوى الإفصاح الاختياري بشكل خاص، وذلك

من خلال ما تقدمه لجنة المراجعة من رقابة على عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي من المتوقع وجود تأثير لخصائص لجنة المراجعة في مستوى الإفصاح الاختياري عن معلومات رأس المال الفكري.

وفي ضوء ذلك يتمثل المتغير التابع في مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري، أما المتغير المستقل فهو خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في: حجم لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة، استقلال لجنة المراجعة.

والخطوة التالية هي ترميز متغيرات الدراسة وتحديد كيفية قياسها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١): قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس
مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري Intellectual Capital Disclosure Index	ICDI	نسبة الدرجات الفعلية إلى إجمالي درجات بنود رأس المال الفكري لكل شركة
حجم لجنة المراجعة Audit Committee Size	ACS	عدد أعضاء لجنة المراجعة في كل شركة
نشاط لجنة المراجعة Audit Committee Activity	ACA	تكرار أو عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنوياً بكل شركة
استقلال لجنة المراجعة Audit Committee Independence	ACI	نسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة إلى إجمالي عدد الأسهم العادية بكل شركة

(المصدر: من إعداد الباحث)

٢-٢-٣ فروض الدراسة:

في ضوء الهدف من الدراسة يمكن صياغة الفرض الرئيس للدراسة الحالية في صورة فرض العدم على النحو التالي:

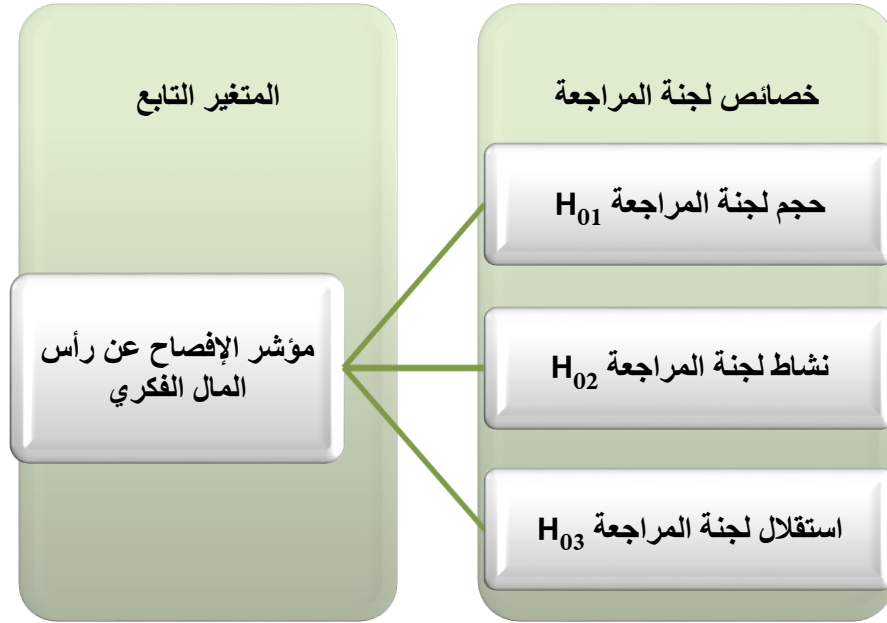
H_0 : لا يوجد تأثير جوهري لخصائص لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة.

وينبثق من هذا الفرض ثلاثة فروض فرعية تم صياغتها في صورة فرض العدم وهي على النحو التالي:

H₀₁: لا يوجد تأثير جوهري لخاصية حجم لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة.

H₀₂: لا يوجد تأثير جوهري لخاصية نشاط لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة.

H₀₃: لا يوجد تأثير جوهري لخاصية درجة استقلال لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة.



شكل رقم (٢): الإطار المفاهيمي وفروض الدراسة
(المصدر: من إعداد الباحث)

٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم سحب عينة الدراسة من أربع قطاعات تتصف بكثافة المعرفة وهي: قطاع التكنولوجيا؛ قطاع الاتصالات؛ وقطاع الأدوية؛ وقطاع الكيماويات، وبحلول عام ٢٠١٧ بلغ عدد الشركات المقيدة بالبورصة في تلك القطاعات الأربعة ٣٤ شركة.

وبفحص كتاب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطاً الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧م تبين عدم توافر سلسلة بيانات كاملة خلال هذه الفترة لعدد ٤ شركات ومن ثم تم استبعادها بما يجعل العينة النهائية مكونة من ٣٠ شركة تمثل ٨٨٪ من إجمالي عدد الشركات، وبالتالي أمكن تسجيل ١٥٠ مشاهدة خلال فترة الدراسة بالكامل (٣٠ شركة × ٥ سنوات).

وبعد تسجيل كافة المشاهدات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم تجميع البيانات على مستوى كل شركة باستخدام الأمر (Aggregate) حتى يكون التحليل على مستوى الشركات، وبما يضمن الأخذ في الحسبان التغيرات التي تحدث في كل من المتغير التابع (مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري) والمتغير المستقل (خصائص لجان المراجعة) خلال الخمس سنوات.

جدول رقم (٢): توزيع شركات العينة على الصناعات

قطاع	إجمالي الشركات	الشركات المستبعدة	شركات العينة	
			العدد	%
التكنولوجيا	٤	١	٣	١٠
الاتصالات	٤	-	٤	١٣,٣
الأدوية	١٨	٢	١٦	٥٣,٤
الكيماويات	٨	١	٧	٢٣,٣
الإجمالي	٣٤	٤	٣٠	١٠٠

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى كتاب الإفصاح)

وفيما يتعلق بمصادر البيانات فقد تم الاعتماد بالكامل على مصادر البيانات الثانوية بالرجوع للتقارير السنوية لشركات العينة عن الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧م. وقد لجأ الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية إلى ما يلي:

- ١- البيانات المالية والمؤشرات التحليلية عن الشركات التي يوفرها كتاب الإفصاح الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية.
- ٢- القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها التي توفرها الهيئة العامة للرقابة المالية بالنسبة للشركات المقيدة أسهما بالبورصة حتى نهاية عام ٢٠١٧.
- ٣- تقارير مجلس الإدارة وتقارير لجان المراجعة بالشركات موضع الدراسة من خلال المواقع الإلكترونية للشركات أو شركة مصر لنشر المعلومات.

٣-٤ نموذج الانحدار:

تستخدم الدراسة الحالية نموذج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الأبعاد الثلاثة لخصائص لجان المراجعة (الحجم، النشاط، الاستقلال) في الإفصاح عن رأس المال الفكري مقاسة بمؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري. وقد تم بناء نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$ICDI = \beta_0 + \beta_1 ACS + \beta_2 ACA + \beta_3 ACI + \varepsilon$$

حيث:

ICDI: مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري.

β_0, \dots, β_3 : معاملات الانحدار.

ACS: حجم لجنة المراجعة.

ACA: نشاط لجنة المراجعة.

ACI: استقلال لجنة المراجعة.

ε : الخطأ العشوائي.

وقبل إجراء تحليل الانحدار تم فحص التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري)، وقد عكس اختبار K-S (Kolmogorov-Smirnov) أن نموذج الانحدار يتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة مستوى الدلالة للمتغير التابع (0.181) وهي أكبر من ٥٪، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتوزيع الطبيعي

Kolmogorov-Smirnov		عدد الشركات	المتغير التابع
Sig.	Statistic		
0.181	1.095	30	مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي)

كما تم فحص مدى وجود ارتباطات متداخلة بين المتغيرات المستقلة من عدمه عن طريق حساب معامل تضخم التباين (Variance inflation factor (VIF)، وكلما كانت قيمة التفاوت أكبر من ٠,٢ ($Tolerance > 0.2$) وكلما انخفض معامل تضخم التباين عن ٥ ($VIF < 5$) كلما دل ذلك على عدم وجود ارتباطات متداخلة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): نتائج اختبار VIF للارتباطات المتداخلة

المتغيرات المستقلة	قيمة التفاوت Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
حجم لجنة المراجعة ACS	0.909	1.100
نشاط لجنة المراجعة ACA	0.968	1.033
استقلال لجنة المراجعة ACI	0.938	1.066

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة التفاوت لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من ٠,٢، كما أن معامل تضخم التباين أقل من ٥ للمتغيرات نفسها، مما يشير إلى عدم وجود ارتباطات متداخلة بين المتغيرات المستقلة.

٤- تحليل ومناقشة النتائج:

يتناول الباحث في هذا الجزء بالشرح والتحليل نتائج الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبارات الفروض على النحو التالي:

٤-١ نتائج الإحصاءات الوصفية:

يتناول الجدول رقم (٥) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وقد تم التحليل على مستوى العينة ككل وعلى مستوى القطاعات الممثلة لعينة الدراسة.

جدول رقم (٥): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المستوى	المتغيرات	الرمز	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العينة ككل	حجم لجنة المراجعة	ACS	30	3.40	6.20	4.320	0.577
	نشاط لجنة المراجعة	ACA	30	4.00	9.80	5.440	1.301
	استقلال لجنة المراجعة	ACI	30	0.00	0.14	0.048	0.051
	مؤشر رأس المال الفكري	ICDI	30	0.28	0.40	0.340	0.027
التكنولوجيا	حجم لجنة المراجعة	ACS	3	3.80	5.00	4.466	0.611
	نشاط لجنة المراجعة	ACA	3	5.40	6.20	5.733	0.416
	استقلال لجنة المراجعة	ACI	3	0.00	0.04	0.023	0.021
	مؤشر رأس المال الفكري	ICDI	3	0.28	0.34	0.308	0.032
الاتصالات	حجم لجنة المراجعة	ACS	4	4.20	4.60	4.300	0.200
	نشاط لجنة المراجعة	ACA	4	4.20	7.40	5.450	1.482
	استقلال لجنة المراجعة	ACI	4	0.00	0.10	0.046	0.054
	مؤشر رأس المال الفكري	ICDI	4	0.29	0.35	0.330	0.028
الأدوية	حجم لجنة المراجعة	ACS	16	3.40	5.00	4.325	0.431
	نشاط لجنة المراجعة	ACA	16	4.20	9.80	5.563	1.497
	استقلال لجنة المراجعة	ACI	16	0.00	0.14	0.051	0.056
	مؤشر رأس المال الفكري	ICDI	16	0.32	0.40	0.357	0.029
الكيمويات	حجم لجنة المراجعة	ACS	7	3.40	6.20	4.257	0.991
	نشاط لجنة المراجعة	ACA	7	4.00	7.20	5.029	1.067
	استقلال لجنة المراجعة	ACI	7	0.00	0.14	0.054	0.052
	مؤشر رأس المال الفكري	ICDI	7	0.30	0.37	0.342	0.020

(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي)

وقد لاحظ الباحث - فيما يتعلق بمؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري - وجود ارتفاع نسبي في هذا المؤشر مقارنة بالدراسات المماثلة في البيئة المصرية، حيث بلغ متوسط مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري ٣٤٪ على مستوى العينة، ويرى الباحث أن هذا الارتفاع - مقارنة بالدراسات السابقة - مرده الرئيس إلى اقتصار البحث الحالي على الشركات المصرية التي تعمل في القطاعات كثيفة المعرفة، والتي تبدي اهتماماً أكبر بالإفصاح عن أنشطتها المتعلقة بالموارد البشرية والبنية التكنولوجية والعلاقات مع الغير.

وعلى مستوى القطاعات – فيما يتعلق بمؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري – فقد حقق قطاع الأدوية أعلى متوسط حسابي (٣٥,٧٪)، في حين حقق قطاع التكنولوجيا أدنى متوسط حسابي (٣٠,٨٪). ويرجع الباحث ذلك إلى اعتماد البحث الحالي في قياس مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأوزان الترجيحية للبنود المفصّل عنها، حيث جاءت معظم البنود التي تم الإفصاح عنها بقطاع التكنولوجيا في شكل غير مالي (سردى، كمي) مما أدى إلى انخفاض الأوزان النسبية لتلك البنود.

وفيما يتعلق بمتغير حجم لجنة المراجعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (٤,٣٢) على مستوى العينة ككل، وحقّق قطاع التكنولوجيا أعلى متوسط حسابي لهذا المتغير حيث بلغ (٤,٤٧)، في حين حقق قطاع الكيماويات أدنى متوسط حسابي لهذا المتغير حيث بلغ (٤,٢٦). وتتفق هذه النتائج مع توصيات دليل قواعد حوكمة الشركات المصري بأن تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من المديرين غير التنفيذيين.

وبالنسبة لمتغير نشاط لجنة المراجعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (٥,٤٤) على مستوى العينة ككل، وحقّق قطاع التكنولوجيا أعلى متوسط (٥,٧٣)، في حين حقق قطاع الأدوية أدنى متوسط حسابي (٥,٠٣). وهذه النتائج تتفق أيضاً مع توصيات دليل قواعد حوكمة الشركات المصري بأن تعقد لجنة المراجعة أربع اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية.

وبالنظر إلى متغير استقلال لجنة المراجعة فقد بلغ المتوسط الحسابي (٤,٨٪) على مستوى العينة ككل، وحقّق قطاع الكيماويات أعلى متوسط حيث بلغت نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم بالشركة (٥,٤٪)، في حين حقق قطاع التكنولوجيا أدنى متوسط حسابي (٢,٣٪). وهذه النسب المنخفضة تؤكد على ارتفاع درجة استقلالية أعضاء لجنة المراجعة.

وبشكل عام تؤكد الإحصاءات الوصفية على مدى التزام الشركات موضع البحث بتوصيات دليل قواعد حوكمة الشركات المصري سواء من حيث عدد أعضاء لجنة المراجعة أو عدد اجتماعاتها أو نسبة ملكية أعضائها في أسهم الشركة، الأمر الذي يترتب عليه قدرتها على تحقيق الرقابة الفعالة على عملية التقرير المالي وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية من خلال تدعيمها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية والتي من أهمها معلومات رأس المال الفكري.

٤-٢ نتائج اختبارات الفروض:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين خصائص لجان المراجعة ومؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري.

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

ICDI = $\beta_0 + \beta_1 ACS + \beta_2 ACA + \beta_3 ACI + \varepsilon$				
مؤشر قياس المتغير التابع	المتغيرات المفسرة Predictors	معامل الانحدار Beta	قيمة (ت) t-value	معنوية (ت) Sig. value
الإفصاح عن رأس المال الفكري (ICDI)	حجم لجنة المراجعة (ACS)	0.374	1.968	0.046
	نشاط لجنة المراجعة (ACS)	0.025	0.135	0.003
	استقلال لجنة المراجعة (ACS)	- 0.002	- 0.009	0.022
العدد (N): 30		قيمة Adjusted R ² : 0.380		
قيمة (ف) F-value: 12.462		معنوية (ف): 0.034		

* معنوي عند مستوى 0.05 ** معنوي عند مستوى 0.01
(المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي)

من خلال الجدول رقم (٦) يتضح معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (ف) ١٢,٤٦٢ عند مستوى معنوية ٥٪، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٣٨٪ (معامل التحديد = ٠,٣٨)، وهو ما يعني أن ٣٨٪ من التغير في مستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري يمكن إرجاعها إلى خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم لجنة المراجعة ونشاطها ودرجة استقلالها. ومن ثم يتم رفض الفرض العدمي (H₀) القائل بأنه: "لا يوجد تأثير جوهري لخصائص لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة".

أما بالنسبة لنتائج اختبارات الفروض الفرعية فيمكن تناولها على النحو التالي:

٤-٢-١ حجم لجنة المراجعة:

توضح النتائج بالجدول رقم (٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري عند مستوى معنوية ٥٪، لذا يرفض فرض العدم الفرعي الأول (H_{01}) القائل بأنه: "لا يوجد تأثير جوهري لخاصية حجم لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه أيضاً دراسة Bambang and Enok (2012) من أن حجم لجنة المراجعة له تأثير إيجابي في أداء رأس المال الفكري. حيث من المتوقع للجان المراجعة ذات الحجم الأكبر أن يكون لها قدرة أكبر في الحفاظ على مستوى جيد من الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري.

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسة Mangena and Pike (2005) إلى عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح بالتقارير المرحلية، وكذلك توصلت دراسة Akhtaruddin, et al. (2009) إلى عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري.

٤-٢-٢ نشاط لجنة المراجعة:

توضح النتائج بالجدول رقم (٦) وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنشاط لجنة المراجعة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري عند مستوى معنوية ١٪، وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة تؤدي إلى تحسين الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في بيئة الأعمال المصرية، وبذلك يتم رفض فرض العدم الفرعي الثاني (H_{02}) القائل بأنه: "لا يوجد تأثير جوهري لخاصية نشاط لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة".

والنتيجة السابقة تدعم ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات السابقة (Li, et al., 2015; Gan, et al., 2013; Haji, 2015)، حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن تكرار اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر بشكل جوهري وإيجابي في مستوى الإفصاح الاختياري، وهو ما يتفق أيضاً مع توصيات دليل قواعد حوكمة الشركات المصري، والذي أولى اهتماماً كبيراً بوضع حد أدنى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة بحيث لا يقل عن أربعة اجتماعات خلال العام، وهو الأمر الذي يساعد لجنة المراجعة على معالجة مشكلات إعداد التقارير المالية فور حدوثها، وكذلك الحد من عدم تماثل المعلومات مما يسهم في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري.

وعلى الجانب الآخر لا تتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة، حيث توصلت كل من دراسة (Othmana, et al. (2014) ودراسة (Madi, et al. (2014) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين نشاط لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

٤-٢-٣ استقلال لجنة المراجعة:

توضح النتائج بالجدول رقم (٦) وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لاستقلال لجنة المراجعة في مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات رأس المال الفكري عند مستوى معنوية ٥٪، وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم العادية بالشركة يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في الشركات محل التطبيق، وبذلك يتم رفض فرض العدم الفرعي الثالث (H_{03}) القائل بأنه: "لا يوجد تأثير جوهري لخاصية استقلال لجنة المراجعة في مجال تفسير التغيرات في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة".

والنتيجة السابقة تدعم ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات السابقة من وجود علاقة سلبية بين نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة وبين مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية الفترية (Lin and Hwang, 2010; Mangena and Pike, 2005)، وهو ما يتفق أيضاً مع ما أشارت إليه الجهات المهنية من أن زيادة نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة قد يدفعهم لتعظيم مصالحهم الشخصية مما يفقدهم استقلالهم، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض كفاءة عملية تقييم مدى ملاءمة مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية.

إلا أن النتيجة السابقة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Pucheta-Martinez (2007) and Fuentes ودراسة Kibiya, et al. (2016) من وجود علاقة موجبة بين نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة وبين الإفصاح الاختياري عن بعض المعلومات غير المالية ومن ثم جودة التقارير المالية، في حين توصلت دراسة Li, Mangena and Pike (2012) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن رأس المال الفكري واستقلال لجنة المراجعة.

٥- حدود الدراسة والبحوث المستقبلية:

إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يجب تفسيرها في سياق مجموعة من المحددات والقيود والتي يمكن تناولها في بحوث مستقبلية، وقد تمثلت هذه الحدود في الآتي:

أولاً: ركزت الدراسة فقط على الشركات التي تنتمي إلى أربع قطاعات تتصف بكثافة المعرفة (التكنولوجيا، الاتصالات، الأدوية، الكيماويات) وهو ما يجعل النتائج تقتصر فقط على هذه القطاعات، ومن ثم فإن دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن رأس المال الفكري لقطاعات أخرى قد يسهم في تدعيم أو دحض نتائج الدراسة الحالية ومقارنة الاختلافات بين القطاعات الأخرى.

ثانياً: اعتمدت الدراسة الحالية على عينة صغيرة الحجم (٣٠ مفردة) عن الفترة ما بين عامي ٢٠١٣م- ٢٠١٧م، واستخدام هذه العينة يرجع إلى تركيز الدراسة على القطاعات كثيفة المعرفة، وبالتالي فإن استخدام حجم عينة أكبر في البحوث المستقبلية من شأنه أن يوفر نتائج قابلة للتعميم بشكل أكبر.

ثالثاً: ركزت الدراسة الحالية على الشركات التي تعمل في البيئة المصرية فقط، وامتداداً لهذه الدراسة يمكن أن تجرى دراسات أخرى لاختبار أثر خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن رأس المال الفكري بالشركات المصرية مقارنة بغيرها من الشركات الإقليمية والدولية – لا سيما تلك الدول التي تختلف في وجهة نظرها وإفصاحها عن معلومات رأس المال الفكري، ومثل هذه الدراسات المقارنة يمكن أن توضح التشابه أو الاختلاف في أساليب الإفصاح عن رأس المال الفكري بين هذه الدول كما أنها تقدم مفهوماً جديداً للمتغيرات التي تؤثر في الإفصاح عن رأس المال الفكري.

رابعاً: تم بناء مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري بالاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير السنوية فقط، على الرغم من وجود وسائل أخرى للإفصاح عن رأس المال الفكري مثل المواقع الإلكترونية وعروض المحللين وغيرها من وسائل يمكن تناولها في بحوث مستقبلية.

خامساً: اعتمدت الدراسة الحالية على ٣٩ بنداً كمؤشر للإفصاح عن رأس المال الفكري، وهو ما يجعل نتائج العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري قاصرة على هذا المؤشر، وبالتالي فإن استخدام بنود أخرى مالية وغير مالية قد يقدم نتائج مختلفة بشأن تأثير خصائص لجان المراجعة في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، كما يسمح بالمقارنة بين البنود المختلفة كمؤشر لأداء رأس المال الفكري.

سادساً: ركزت الدراسة الحالية على بعض خصائص لجان المراجعة، إلا أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في ممارسات الإفصاح عن رأس المال الفكري لم يتم تناولها في هذه الدراسة، فعلى سبيل المثال: يمكن أن تكون العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين عاملاً مهماً يؤثر في ذلك الإفصاح.

ويمكن أن تسعى البحوث المستقبلية أيضاً إلى إضافة متغيرات وعلاقات جديدة مثل: دراسة تأثير التحفظ المحاسبي في مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري؛ دراسة دور لجان المراجعة في مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة؛ العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وإدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

قائمة المراجع:

(١) المراجع باللغة العربية:

أحمد، محمد الرملي (٢٠١٠)، دور لجان المراجعة في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الرابع والعشرون، ملحق العدد الثاني، ديسمبر، ٤١-١١٩.

الديسبي، محمد عبد القادر (٢٠٠٥)، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي دراسة تطبيقية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢٩، العدد الأول، ٤١-٧٤.

العطار، حسن عبد الحميد (٢٠٠٣)، دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع الخارجي بالتطبيق على البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٢٥، العدد الأول والثاني، ٥٣-١٠٢.

الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى (٢٠١٣)، أثر خصائص الشركة على الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوي، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ٣-٦٣.

الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٤)، *اقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية*، قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١١ بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٤.

بخيت، محمد بهاء الدين محمد (٢٠١٨)، دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد الرابع، ٩٤٠-٩٩١.

حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥)، *حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف*، الإسكندرية: الدار الجامعية.

خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٦)، تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ١٤٥-١٩٧.

رياض، سامح محمد رضا (٢٠١٠)، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية في مصر، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، الجزء الأول، ٨٨-٥٥.

زغلول، جودة عبد الرؤوف (٢٠٠٢)، إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية والتقارير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي، *المجلة العلمية: التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١٢٩-١٨٨.

سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦)، *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الإسكندرية: الدار الجامعية.*

شاهين، محمد أحمد (٢٠١٢)، نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعملية تعديل القوائم المالية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٣٦٣-٤٣٩.

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد (٢٠٠٨)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٠، العدد الأول، ٤٢٧-٤٩٨.

لبيب، خالد محمد عبد المنعم (٢٠٠٧)، دراسة اختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية في منشآت قطاع الأعمال، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس، ١٨٦-٦٥.

محمد، فهيم أبو العزم محمد (٢٠٠٦)، أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات القطاع العام، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١١١-١٦٢.

وزارة الاستثمار (٢٠٠٨)، *دليل عمل لجان المراجعة*، مركز المديرين المصري.

وزارة الاستثمار (٢٠١١)، *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات*، مركز المديرين المصري.

(٢) المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abeysekera, I. (2012). Role of remuneration committee in narrative human capital disclosure. *Accounting Finance*, 52(S1), 1-23.
- Akhtaruddin, M., Hossain, M.A., Hossain, M. and Yao, L. (2009). Corporate governance and voluntary disclosure in corporate annual reports of Malaysian listed firms. *Journal of Applied Management Accounting Research*, 7(1), 1-18.
- Alkdai, H., Khalifa, H. and Hanefah, M. M. (2012). Audit committee characteristics and earnings management in Malaysian: Shariah-compliant companies. *Business and Management Review*, 2(2), 52-61.
- Bambang, M. and Enok, N. (2012). The influence of board governance characteristics on intellectual capital performance: Empirical study on listed banks in BEI 2008-2012. *Integrative Business and Economics*, 4(1), 417-430.
- Barako, D.G., Hancock, P. and Izan, H.Y. (2006). Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies. *Corporate Governance*, 14 (2), 107-125.
- Barth, M., Kasznik, R. and McNichols, M. (2001). Analyst coverage and intangible assets. *Journal of Accounting Research*, 39(1), 1-34.
- Beattie, V. and Thomson, S. (2007). Lifting the lid on the use of content analysis to investigate intellectual capital disclosures. *Accounting Forum*, 31(2), 129-163.

-
-
- Brennan, N. (2001). Reporting intellectual capital in annual reports: Evidence from Ireland. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 14(4), 423-436.
- Bukh, P. (2003). Commentary; The relevance of intellectual capital disclosure: A paradox?. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 16(1), 49-56.
- Chaminade, C. and Roberts, H. (2003). What it means is what it does: A comparative analysis of implementing intellectual capital in Norway and Spain. *European Accounting Review*, 12(4), 733-751.
- Chan, R.S., Lau, C.K. and Ng, A.W. (2011). Compliance and value relevance of audit committees: evidence from Hong Kong. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 9(1), 74-97.
- Cohen, J., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G. and Wright, A. (2014). The effect of audit committee industry expertise on monitoring the financial reporting process. *The Accounting Review*, 89(1), 243-273.
- Cormier, D., Ledoux, M., Mangan, M. and Aerts, W. (2010). Corporate governance and information asymmetry between managers and investors. *Corporate Governance International Journal of Business in Society*, 10(5), 574-589.
- Cullinan, C., Du, H. and Jiang, W. (2010). Is compensating audit committee members with stock options associated with the likelihood of internal control weaknesses?. *International Journal of Auditing*, 14(3), 256-273.

-
-
- Emmanuel, G. and Senfflechner, D. (2014). An Empirical Investigation of goodwill in Austria: Evidence on management change and cost of capital. *Australian Accounting Review*, 69(24), 171-180.
- Forker, J. (1992). Corporate governance and disclosure quality. *Accounting & Business Research*, 22(86), 111-124.
- Gan, K, Saleh, Z., Abessi, M. and Huang, C. (2013). Intellectual capital disclosure in the context of corporate governance. *International Journal of Learning and Intellectual Capital*, 10(1), 52-70.
- Gao, H. and Huang, J. (2018). The Even–Odd nature of audit committees and corporate earnings quality. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(1), 98-122.
- Ghosh, A., Marra, A. and Moon, D. (2010). Corporate boards, audit committees and earnings management: Pre-and-post- SOX evidence. *Journal of Business Finance and Accounting*, 37(9-10), 1145-1176.
- Habersam, M. and Piber, M. (2003). Exploring intellectual capital in hospitals: Two qualitative case studies in Italy and Austria. *European Accounting Review*, 12(4), 753–779.
- Haji, A. (2015). The role of audit committee attributes in intellectual capital disclosures. *Managerial Auditing Journal*, 30(8-9), 756-784.
- Haniffa, R. and Cooke, T.E. (2005). The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 24, 391-430.

-
-
- Hoitash, R. and Hoitash, U. (2009). The role of audit committees in managing relationships with external auditors after SOX: Evidence from the USA. *Managerial Auditing Journal*, 24(4), 368-397.
- Holland, J. (2003). Intellectual capital and the capital market – Organisation and competence. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 16(1), 39-48.
- Kamel, H. and Elkhatib, S. (2013). The perceptions of audit committees' role in an emerging market: The case of Egypt. *Journal of Economics & Administrative Science*, 29(2), 85-98.
- Karamanou, I. and Vafeas, N. (2005). The association between corporate boards, audit committees, and management earnings forecasts: An empirical analysis. *Journal of Accounting Research*, 43(3), 453-486.
- Kibiya, M.U., Ahmad, A.C. and Amran, N.A. (2016). Audit committee independence, financial expertise, share ownership and financial reporting quality: Further evidence from Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(S7), 125-131.
- Kusnadi, Y., Leong, K., Suwardy, T. and Wang, J. (2016). Audit committees and financial reporting quality in Singapore. *Journal of Business Ethics*, 139(1), 197-214.
- Lev, B. (2001). *Intangibles: Management, measurement and reporting*. Washington, DC: The Brookings Institution.

-
-
- Li, J., Mangena, M. and Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44, 98-110.
- Li, J., Pike, R. and Haniffa, R. (2008). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure in UK firms. *Accounting & Business Research*, 38(2), 137-159.
- Lin, J. and Hwang, M. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57-77.
- Madi, H., Ishak, Z. and Abdul Manaf, N. (2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. ICAS 2014. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 164, 486-492.
- Mangena, M. and Pike, R. (2005). The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and Business Research*, 35(4), 327-349.
- Mangena, M. and Taurigana, V. (2008). Audit committees and voluntary external auditor involvement in UK interim reporting. *International Journal of Auditing*, 12(1), 45-63.
- McMullen, D. and Raghunandan, K. (1996). Enhancing audit committee effectiveness. *Journal of Accountancy*, 182(2), 79-81.
- Othmana, R., Ishakb, I., Arifb, S. and Abdul Aris, N. (2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics

-
-
- disclosure. ICGSM 2014. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 145, 330-342.
- Pucheta-Martínez, M.C. and Fuentes, C.D. (2007). The impact of audit committee characteristics on the enhancement of the quality of financial reporting: An empirical study in the Spanish context. *Corporate Governance: An International Review*, 15(6), 1394-1412.
- Smith, R. (2003). *Audit committee: Combined guidance*. London: FRC.
- Striukova, L., Unerman, J., and Guthrie, J. (2008). Corporate reporting of intellectual capital. *British Accounting Review*, 40(4), 297-313.
- Swadip, B., Shimul, C. and Sumon, B. (2015). *Impact of corporate governance attributes on intellectual capital disclosure: Evidence from listed banking companies in Bangladesh*. India Finance Conference (IFC). India Institute of Management.
- Taliyang, S.M. and Jusop, M. (2011). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure: Evidence in Malaysia. *International Journal of Business and Management*, 6(12), 109-117.
- Woidtke, T. and Yeh, Y. (2013). The role of the audit committee and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Pacific-Basin Finance Journal*, 23, 1-24.

الملاحق:

ملحق رقم (١)

مؤشر الإفصاح عن رأس المال الفكري

البند	المؤشرات	نوع المؤشر	درجة المؤشر في حالة	
			الإفصاح	عدم الإفصاح
	أولاً: مؤشرات رأس المال البشري:			
١	عدد العاملين (X_1)	غير مالي	١	٠
٢	مؤهلات العاملين (X_2)	غير مالي	١	٠
٣	خبرات العاملين (X_3)	غير مالي	١	٠
٤	رضا العاملين (X_4)	غير مالي	١	٠
٥	إنتاجية العامل بالجنيه (X_5)	مالي	٢	٠
٦	متوسط دخل العامل (X_6)	مالي	٢	٠
٧	معدل دوران العمالة (X_7)	غير مالي	١	٠
٨	تكاليف الاستقطاب والتعيين (X_8)	مالي	٢	٠
٩	متوسط عمر المديرين (X_9)	غير مالي	١	٠
١٠	تكاليف التعليم والتدريب (X_{10})	مالي	٢	٠
	إجمالي درجات مؤشرات رأس المال البشري			
	١٤			
	ثانياً: مؤشرات رأس المال الهيكلي:			
١	عدد أجهزة وبرامج الحاسبات (X_{11})	غير مالي	١	٠
٢	تراخيص تسجيل الحقوق القانونية (X_{12})	غير مالي	١	٠
٣	نفقات البحوث والتطوير (X_{13})	مالي	٢	٠
٤	عدد براءات الاختراع والتنشغيل (X_{14})	غير مالي	١	٠
٥	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات (X_{15})	مالي	٢	٠
٦	العلامات التجارية المطورة داخلياً (X_{16})	غير مالي	١	٠
٧	تكلفة الخدمات الصحية للعاملين (X_{17})	مالي	٢	٠
٨	قواعد البيانات والبنية التحتية (X_{18})	غير مالي	١	٠
٩	التجديد والابتكار في المنتجات (X_{19})	غير مالي	١	٠
١٠	العلامات التجارية المشتراة (X_{20})	غير مالي	١	٠

البند	المؤشرات	نوع المؤشر	درجة المؤشر في حالة	
			الإفصاح	عدم الإفصاح
١١	الحصول على شهادات الجودة (X ₂₁)	غير مالي	١	٠
١٢	شبكات التوزيع الداخلية (X ₂₂)	غير مالي	١	٠
١٣	المعرفة الفنية (X ₂₃)	غير مالي	١	٠
١٤	فلسفة الإدارة (X ₂₄)	غير مالي	١	٠
	إجمالي درجات مؤشرات رأس المال الهيكلي		١٧	٠
	ثالثاً: مؤشرات رأس مال العلاقات:			
١	إجمالي العملاء (X ₂₅)	غير مالي	١	٠
٢	عدد العملاء الجدد (X ₂₆)	غير مالي	١	٠
٣	معدل دوران العملاء (X ₂₇)	غير مالي	١	٠
٤	رضا العملاء (X ₂₈)	غير مالي	١	٠
٥	مردودات المبيعات (X ₂₉)	مالي	٢	٠
٦	العلاقات مع الموردين (X ₃₀)	غير مالي	١	٠
٧	نفقات الدعاية والإعلان (X ₃₁)	مالي	٢	٠
٨	عدد منافذ التوزيع (X ₃₂)	غير مالي	١	٠
٩	التكاليف البيئية (X ₃₃)	مالي	٢	٠
١٠	خدمات ما بعد البيع (X ₃₄)	غير مالي	١	٠
١١	قيمة المبيعات (X ₃₅)	مالي	٢	٠
١٢	أنشطة المحافظة على البيئة (X ₃₆)	غير مالي	١	٠
١٣	معدل نمو المبيعات (X ₃₇)	غير مالي	١	٠
١٤	معدل تكرار طلبات العملاء (X ₃₈)	غير مالي	١	٠
١٥	موقع الشركة على الإنترنت (X ₃₉)	غير مالي	١	٠
	إجمالي درجات مؤشرات رأس مال العلاقات		١٩	٠
	إجمالي درجات مؤشر رأس المال الفكري		٥٠	٠

**Audit Committees Characteristics and its effect on Intellectual
Capital Disclosure: A field Study of Intensive Knowledge
Egyptian Listed Companies**

By

Dr. Akram Khalifa Mohamed Ibrahim

Faculty of Commerce – Sohag University

Abstract:

In light of knowledge-based economies, intellectual capital is considered as a strategic asset, which determines the value of the company. By examining the annual reports of Egyptian companies, we find that the various practices in disclosing intellectual capital information with these reports do not show the real financial position of a company.

The main objective of this study was to find out the impact of audit committees characteristics, as a corporate governance mechanism, on intellectual capital disclosure of Egyptian listed companies for a period from 2013 to 2017.

This study relied on 39 indicators related to the disclosure of intellectual capital and was classified into three dimensions: Human capital disclosure, structural capital disclosure and relational capital disclosure. The independent variable related to the characteristics of audit committees was also divided into three sub-properties: Audit committee size, audit committee activity and audit committee independence.

The results revealed that the both characteristics of audit committee size and audit committee activity are the most important characteristics that explain the disclosure of intellectual capital in Egyptian companies. However, the relationship between audit committee independence and the disclosure of intellectual capital was a negative significant relationship.

Key words: Audit Committee Size (ACS), Audit Committee Activity (ACA), Audit Committee Independence (ACI), Intellectual Capital Disclosure (ICD).